عنوان المقال: نبهاني كربيع ونقد النظام الأبوي.

اليزيد بوعروري، أستاذ محاضر "ب"، جامعة سطيف 2 -الجزائر

Received:10/06/2018
Accepted: 15/02/2019
Published: 23/06/2019

ملخص :

يتناول هذا المقال العطل العميق الذي أصاب جزء من المجتمع، ألا وهو المرأة، في المجتمعات الإسلامية خاصة في شمال إفريقيا، في النصف الثاني من القرن العشرين، ويتناول رأي مفكر إنساني، لا يعالج المشكلة من منظور واحد وبمنهج ستاتيكي جامد، وإنما من رؤية حضارية فيها من الحركية والواقعية ما يدفع إلى إعادة النظر في البنيات التي تحكم سير الأسر في المجتمعات الإسلامية عموما، ويدفعها إلى الخروج من أسر التقاليد الجامدة التي عطّلت هذه المجتمعات عن الالتحاق بركب الحداثة.

-**الكلمات المفتاحية:** المرأة، النظام الأبوي، الحداثة.

Résumé :

Cet article traite l'avarie profonde qui a touché l'autre partie de la société, qui est la femme, dans les sociétés islamiques, surtout en nord d'Afrique en deuxième moitié du vingtième siècle. L'article aussi évoque l'opinion d'un penseur humaniste, qui traite le problème, non d'un point de vue étroit, et d'une méthode statique et sclérosé, mais avec une vision ouverte, vivace et réaliste, pour but de réexaminer les

structures qui dominent les familles islamiques en général, et les poussent à se libèrent des mœurs sclérosés, ceci qui mettre ces société en retard de la modernité.

- **Les mots clés** : la femme, système patriarcal, la modernité.

المقدمة:

تعرّض المصلحون الدينيون والسياسيون في عصر النهضة العربية إلى أهم المشكلات التي تعاني منها المجتمعات العربية والإسلامية، وعلى رأسها مشكلة المرأة، وقد احتكموا في طروحاتهم إلى النصوص الدينية. هذا الطرح الذي يعتبره البعض يكرّس من جديد السلطة الأبوية التي يعاني منها المجتمع العربي، وربما بالنظر إلى أحادية الثقافة التي يتميز بها هؤلاء المصلحون، والتمايز الثقافي بين المجتمعات العربية بعضها عن بعض، فما يقال عن مشكلات المرأة في المشرق لا ينطبق-على الأقل في التفاصيل-عن وضعية مثيلتها في المغرب العربي، لذلك فلكل مجتمع خصوصياته التي يقتضي النظر إليها عن قرب .

وقد كان نبهاني كريبع في الخمسينات من القرن العشرين ممن انتبه إلى أن جذر العطل العميق في حركية المجتمع المسلم في شمال إفريقيا، هو البنية الأبوية التي تقوم عليها هذه المجتمعات، فكان من الطبيعي أن يحاول هذا المفكّر المساهمة في كشف قصور هذه البنية وبيان سلبياتها الوخيمة على السير الطبيعي للمجتمعات، هذه البنية التي تفرض قيما وأفكارا على أعضائه من شأنها تعزيز العلاقات العائلية والبنيات الهرمية، وتمنع قوى التغيير من أن تطالها. إنه نظام الفوضى واللاعقلانية والعجز، حيث ينغلق العقل ويتوقف عن التساؤل والبحث في شؤون المجتمع .

وقد حدث تآكل للحدود الموجودة بين الإسلام كدين سماوي، والعادات الاجتماعية التي توارثتها المجتمعات المسلمة، حتى غدت العادات، والتي هي من صنع البشر عبر التاريخ، تكتسي طابع القدسية. هذه العادات لعبت دورا مؤثرا في الضغط على المرأة، ذلك المخلوق الذي يخلق بضعفه قوة الرجال، ويدفع بهم إلى مجابهة تحديات النهوض والحضارة، وإذا كان الأمر كذلك فهل وضعية الأسر المسلمة المتخلفة في شمال إفريقيا مصدرها الشرع فعلا أم أن التقاليد الاجتماعية والبنية الأبوية هي التي تقف وراءها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اقتضى الأمر التعريج على التيارات الفكرية التي تناولت مسألة المرأة، ثم تشخيص نبهاني وضع المرأة في تلك الحقبة الزمنية، ثم نقده للبنية الأبوية والهيمنة الذكورية التي تحكم تلك الأسر، وانتهى المقال بقراءة ختامية.

1- المرأة وصراع التيارات:

إن الكتابة عن المرأة في العالم العربي والإسلامي قد بدأ مع رواد النهضة الأوائل، كمحمد عبده وقاسم أمين، مطالبين بضرورة إتاحة فرصة التعليم للمرأة، والتخفيف من بعض القيود الاجتماعية المفروضة عليها، وبتأثير هؤلاء اتسعت رقعة المطالبة، بمزيد من الحرية لها خاصة بعد الانفتاح على الثقافة الغربية، ورغم أن الفرق شاسع بين مكانة المرأة ودورها الاجتماعي في عصر النهضة والوقت الحاضر، إلاّ أن التغير مازال محدودا عند نسبة كبيرة من النساء، وقطاع واسع من الباحثين.

ويمكن الحديث عن ثلاثة اتجاهات في هذه المسألة:

الاتجاه الأول: وهو البارز والطاغي على المجتمعات العربية الإسلامية، ويعبر عن مواقف المحافظين التقليديين، وهي في الأساس وجهة نظر سلفية دينية، يعتقد أصحابها بأن المثل الأعلى للمرأة اليوم هو تلك المرأة التي تُروى عنها الأخبار منذ آلاف السنين، مبررين موقفهم بفهمهم الشخصي للآيات والأحاديث والحكايات المروية، متغافلين عن أن المرأة ما هي إلاّ صورة عن البيئة الاجتماعية في مستواها الحضاري، وانعكاسا للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة.

ومن سمات هذا الاتجاه اعتبار المرأة كائنا ضعيفا، جسما وعقلا ومزاجا، والضعف جوهري وليس عرضيا، ولذلك لابدّ أن تخضع للرجل، وهي مُرغمة على أن تتكيف لتخدم غرضا أساسيا ووحيدا في كينونتها، وهو الزوجية بمفهومها التقليدي، والأمومة بمفهومها التوالدي الرعوي. ودائرة الحلال والحرام تتسعان لديهم حسب ما تفرضه درجة التطور الاجتماعي والاقتصادي، كنتيجة جوهرية للمفاهيم، والأفكار المستقلة عن متغير الزمن التي يطرحها هذا الاتجاه، وإن كانت المهمة التاريخية لأصحابها هي إبقاء حيّز المباح في أضيق حالاته.[1]

وحين نُوديَ بضرورة تعليم المرأة في أوائل القرن العشرين، أطلق السلفيون صرختهم المدوية (إن ذلك محدث، وكل محدث بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار) وهكذا عن طريق هذا القياس[2] يمكنهم دائما مساواة كل جديد بدخول النار. أما

[1]- سلوى الخماش، **المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف**، ط 3، دار الحقيقة، بيروت، 1981، التقديم.

[2]- في الأصل هو كلام للرسول (ص) كان يفتتح به خطبتي الجمعة.

حين أصبح تيار التعليم حقيقة واقعية لا يمكن مقاومتها، أفتوا بأن التعليم حلال ما دام يُراد به صلاح المرأة، بل هو فريضة على كل مسلم ومسلمة. وحين حاولت المرأة دخول الجامعة، كان ذلك بدعة تساوي الدخول إلى النار، ثم اتضح بمرور الوقت أنه حلال. وحين نزلت إلى العمل في المدينة قالوا كذلك بأنه بدعة، وتناسوا بأنها في الريف تعمل وفي ظروف أقسى، ولكن ذلك أمر مألوف ومتوارث.

والملاحظ في معالجتهم لقضية المرأة، أنهم يفصلونها عن المجتمع، كما يفصلون المجتمع عن واقعه التاريخي، فاختلاطها في الحياة الاجتماعية العامة لابدّ أن يكون حسب رأيهم، في أضيق الحالات وعند الضرورة القصوى، ودراستها يجب ألاّ تتعدّى ما يصلح دينها وشؤون أسرتها، ومع ذلك فإن رسالتها هي تربية أبنائها لدخول معترك الحياة، بكل مشكلاته التي تنتظر حلولا، ولا يستطيعون أن يتخيلوا نوع التربية التي تقوم بها أمٌ جاهلة بالمجتمع وعلومه، آدابه ونوعية مشكلاته ودرجة تعقيدها، ولا يستطيعون أن يدركوا واقع العصر الذي نعيش فيه، حيث أصبحت التربية المنزلية جزءا هاما مكملا للتعليم الذي يتلقاه الطفل في المدرسة، والقائمة طويلة تضم عراقيل جسدية ونفسية، يصرّ أصحاب هذا الاتجاه على فرضها لإعاقة المرأة.[1]

الاتجاه الثاني: يتناول قضية المرأة، يتسم بنظرة متحررة نسبيا، يعترف بواقع الظلم والتخلف الذي تعيشه المرأة، ويطالب لها بالحريات الاقتصادية، وعلى درجة أقل بالحريات السياسية، وكثير من الكتابات التي تمثل هذا الاتجاه، تستند إلى نزعات إصلاحية متأثرة بالانتصارات التي أحرزتها المرأة في البلدان المتقدمة، ومتطلعة إلى أنماط

[1] – سلوى الخماش، **المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف**، مرجع سابق، التقديم.

الحياة الراقية في تلك الدول، هذا التطلع الذي كان واحدا من المحركات الأولى في حركة تحرير المرأة العربية.

الاتجاه الثالث: يطرح قضية المرأة من وجهة نظر تقدمية، منطلقا من فهمه الموضوعي لحقائق الصراع الاجتماعي، والعلاقات الجدلية التي تحكم بنية المجتمع، والترابط العضوي بين مكونات الجسم الاجتماعي، فهو حين يتعرض للمشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المرأة في المجتمع العربي، لا ينظر إلى هذه المشاكل وكأنها مسألة نسائية بحتة، تحتاج إلى واعظ من نوع من يُقدم إرشاداته الفوقية، أو إلى مصلح يوافق على إعطاء بعض التنازلات لصالح المرأة المسكينة الضعيفة. إن مشكلة المرأة –حسب هذا الاتجاه–هي مشكلة المجتمع بأسره، وحل هذا النوع من المشاكل يتم خلال عملية الصراع الاجتماعي، صراع تشارك فيه المرأة مع الرجل لتغيير الأوضاع البائدة، ابتداء من المفاهيم المتخلفة، وانتهاء بالفئات المتحكمة عن طريق الوراثة والتقليد.[1]

1- الهيمنة الذكورية:

يمكن أن ندرج موقف نبهاني كريبع ضمن الاتجاه الثالث، ويتناول بالتحديد في كتابه "أفارقة يتساءلون" وضعية المرأة المسلمة في شمال إفريقيا، والتي تحيا محبوسة داخل الحريم، جاهلة بكل شيء يحدث في الخارج، وهي لا تتمتع بنفس الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجل. وفكرة تحريرها هي بمثابة رماد بعثره الريح في سماء لانهائية. والمطلوب من المرأة في شمال إفريقيا –على الأقل إلى غاية نشر نبهاني كتابه بداية الخمسينات من القرن العشرين–هو أن تعرف أشغال المطبخ، من طبخ، غسيل

[1]– المرجع السابق، الموضع نفسه.

وتنظيف، أما فيما يتعلق بتعليم الصبيان، فهي تعوّل كثيرا على القدرية، لأن فهم رسالة الإسلام في ذلك المستوى المعرفي، وتلك الفترة الزمنية، يذهب إلى أننا لا يمكن أن نغيّر الطبيعة الإنسانية، بمعنى أن الذات لا يمكن أن تصنع نفسها، ولا يمكنها التأثير على ذوات الآخرين.[1]

وفي هذه المجتمعات، الذكر متفوق على الأنثى، فدوره مهم وحاسم في معركته مع الحياة، وهو الدعامة المادية والأخلاقية للعائلة، وفيما يتعلق بالإرث، فالفتاة لها نصف حظ الذكر، وهذه قسمة شرعية، لا يمكن التصرف فيها، لكن بعض الآباء الصارمين يرفضون تماما وبكل بساطة كل حق لبناتهم في الإرث، وفي المقابل يكلفون الذكور بالتكفل باحتياجات أخواتهم، ولكن بعد مماتهن، فكل شيء يعود إلى الذكور.[2]

وواضح بأن البنية الأبوية للأسرة تتيح للأب بأن يخالف الشرع، فيحرم البنت من حقها في الإرث، ولا يلقى في ذلك معارضة من المجتمع، مما يقودنا إلى التسليم بتواطؤ هذه المجتمعات نفسها في التعدي على شرع الله، إذا ما تعلق الأمر بحقوق المرأة.

والذكر في الأسر المسلمة يجسّد الفضيلة، ويمثل الشجاعة، والقدرة على التحمل، وهو وحده القادر على أن يتصف بالمروءة والنزاهة، أما المرأة فهي ضعيفة، وبالتالي فهي عبء على العائلة وعنصرا شاذا. والداها يتحملان كل المسؤولية في حبسها، حمايتها وتزويجها، لكن الأم يرقّ قلبها على ابنتها فتنحاز إليها. والفتاة على صورة أمها، وهي سفيرتها في الخارج، فهي عينيها اللتان تبصران بهما، وتشعر بالزهو لما تراها

[1] - Général Jean Charbonneau. Nabhani Koribaa, **Des Africains S'Interrogent**, La Colombe, Paris, 1955, p. 121.

[2] -Idem، p. 122.

تثير انتباه الرجال بجمالها، ويشتدّ إعجابها وانتباهها لما تروي لها كل ما يحدث في الخارج.[1]

إن الأمهات اللائي أنجبن الأولاد فقط، يتأسفن لغياب البنت في بيوتهن، ولما ترزق الأم بفتاة، نراها ينفذ صبرها متى تكبر، كي تعلمها القيام بأشغال البيت، إنها تعتني بها عناية قصوى، وفي مرحلة ما تسلم الأم كل أشغال البيت لبناتها اللائي كبرن، وأصبحن خبيرات، وتغدو مهمتها الإشراف فقط وإصدار الأوامر. وتنظر الأم بعين القلق إلى ابنتها المطلوبة للزواج، لأنها تستشعر الوحدة التي ستعيشها في المستقبل، ولذلك فهي تفضل أن يسكن أولادها (ذكورا وإناثا) بالقرب منها، لكي تزورهم باستمرار، ولترى أولادهم يكبرون أمامها، وكم من أم انتقلت تسكن مع ابنتها بعد زواجها.

معظم الفتيات المسلمات أميات، ولكنهن متلهفات للتعلم، وهن موهوبات، لكن الأب يعارض تحريرهن، لأن التحرير يؤدي إلى مساواة الرجل بالمرأة، مما يؤدي في النهاية إلى قلب البنية الأبوية القديمة.[2]

وفي السياق نفسه يروي لنا الطاهر الحداد في كتابه "امرأتنا في الشريعة والمجتمع" عن المرأة التونسية شيئا من هذا، فالأم تعلم بناتها الخياطة والتطريز، ويتدرجن في هذا العمل حتى يتهيأن للزواج، والتدريب على ترتيب أغراض البيت، وفي بعض المناطق تنتشر صناعة النسيج، الصوف والحرير، أي في الجهات التي تتوفر فيها الأغنام،

[1] -Idem, p. 122-123.
[2] -Idem, p. 123.

فالأمهات يعلمن بناتهن صناعة النسيج كالبرنس، الجبة والفرش الناعمة، وكثيرا ما تكون مصاريف البيوت السنوية قائمة على هذا العمل النسوي الذي يكفي فيه القليل من الرأسمال الابتدائي، ثم ينمو شيئا فشيئا، بينما بعض الرجال يقضون أوقاتهم في لعب الحصاة واللهو الفارغ، وهذا في المدن.

أما في البوادي فإن الفتيات يشتغلن خلف أمهاتهن، وآبائهن في الحرث وشؤون الزراعة، والفقر المدقع جعلهن أسيرات مع آبائهن في مزارع الفلاحين، ومسكينة هي امرأة البادية، في حالة الفقر تقتحم من العمل أشقه، وتنال من الحظ أحقره.

إن هذه الأعمال تعدّ عربونا لبناء الحياة الزوجية على أساس تعاون مثمر مع وجود الأولاد، ولزوم الإنفاق على تربيتهم وتعليمهم، غير أنها جامدة في حدود التلقين الموروث، لم تتطور ولم تنتشر. ومهما يكن فإن تلك الأعمال هي حاجة أسرية، وحصن للمرأة يدفع عنها وعن أبنائها شرّ الحاجة، إذا توفي زوجها، وما أسوأ حظ المرأة التي تدركها الحاجة وليس لها من العدّة ما يحميها شرها، فقد تجبرها الحاجة بعد الحصانة والعزة، أن تشتغل كخادمة، تطهو الطعام، تقصّر الثياب، ترتب البيوت وتنظفها.[1]

ويتابع نبهاني الحديث عن المرأة، لكن هذه المرة وهي مشرفة على الزواج، إذ تتزوج الفتاة في المجتمعات الإسلامية في سنّ العشرين أو قبل ذلك، وهي عذراء، ولكن ليس برغبتها ولا اختيارها، إلى زوج تم اختياره لها منذ طفولتها، أما بالنسبة

[1]- الطاهر الحدّاد، **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، د ط، دار محمد علي، تونس-دار الانتشار العربي، لبنان، د ت، ص 124.

للزوج فإن أمه هي التي تختار له الزوجة، لأنها الوحيدة التي تعرف ذوق ابنها، ولأنها الوحيدة التي تستطيع أن تنتقل من بيت لآخر.[1]

وكأن الزواج التقليدي شأن عائلي، ومجتمعي أكثر منه شأنا فرديا، إذ ترتب العائلة الزواج في ضوء مصالحها، طموحاتها ومفاهيمها حول الجمال، المال والأخلاق، مستلهمة التقاليد الموروثة، وعلى الصعيد الرسمي يعتبر الزواج شأنا مجتمعيا، بمعنى أن التقاليد تنظر إلى الزواج على أنه وسيلة لإنجاب الأولاد، واستمرار الجنس البشري، تأمين التكامل وتعزيز الروابط بين أعضاء الأسرة وحفظ الملكية الخاصة بالتوارث.

أما بالنسبة لحق الاختيار في الزواج فإنه –حتى الوقت الحاضر–وفي معظم العائلات في شمال إفريقيا وفي العالم العربي الإسلامي، بيد الأهل، فتراعى فيه المصالح، ويُستشار فيه الأقرباء والأصدقاء. وبخصوص ترتيب الزواج من قبل الأهل، فيتم تقليديا، بأن يطلب أهل الفتى يد الفتاة من أهلها. وقد تبدأ المبادرة هذه بناء على طلب الفتى، غير أن الأهل قد يبادرون إلى ذلك بعد استشارة ابنهم، وقد يستعينون بالأقرباء، الجيران والأصدقاء، وربما يلجئون إلى نساء متخصصات في المساومات. ويتم التباحث بين الأهل والفتى، والكلام الأخير هو ظاهريا للأب، غير أن الأم تلعب الدور الأهم، ويُفترض بالأهل أن يستشيروا الفتاة قبل إعطاء أي جواب، دون أن يعني ذلك بأنهم سيتقيدون برغبتها.[2]

[1]- Général Jean Charbonneau. Nabhani Koribaa, Op. Cit, p. 124.

[2]– حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر**، ط 6، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 197-200.

والخلاصة هو أن مجموعة متداخلة من العوامل الاقتصادية، العائلية والدينية وغيرها حدّت من حق المرأة في اختيار زوجها، ولا تزال تحدّ منه بأشكال مختلفة خاصة بين الجماعات التقليدية، وبين أشكال الاختيار في الوقت الحاضر، أن تقاليد الزواج المتوارثة كثيرا ما تجبر الفتاة على الانصياع لرغبة أهلها.

ودور الرجل المقبل على الزواج أحيانا، هو دور الباحث عن امرأة لا يعرفها، بحكم انغلاق المجتمع، وبالتالي فإن مقومات الزوجة المنتظرة هي ذات الجمال، والعائلة ذات المركز الاجتماعي، أما المستوى الفكري، التجاوب الروحي والتفاهم، فكلها معان لا تخطر له على بال، ومثل هذا السلوك يدل على عدم النضج العقلي والنفسي، وعجزه كذلك عن تحمل مسؤولية اختياره الشخصي، فيلجأ إلى الطريقة التقليدية تهربا وتخوفا من مواجهة النقص في نفسه، تجاه شخص زميلة ناضجة مدركة لمسؤوليتها، سابغا على هذا التهرب صفة الترفع والمحافظة على التقاليد. كما أنه يمكننا أن نجد لمثل هذا السلوك مبرراته، إذا راجعنا التقاليد المرعية في الزواج، فالرجل الذي يدفع مهرا لامرأة لا يعرفها معرفة حقيقية، يشكل هذا المهر ثمنا لبضاعة هو مشتريها، وعليه فإن فنّ التجارة يقضي بأن يحصل على أفضل العروض في السوق على حدّ علمه مقابل ذلك المال، ولذا فإن مثل هذا الزواج لابدّ أن يكون عن طريق الوسطاء لإتمام مثل هذه الصفقات.[1]

[1] - سلوى الخماش، **المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف**، مرجع سابق، ص 76-77.

ويرى نبهاني أنه بعد الزواج، المرأة تصبح ملكية شخصية للرجل، وتتأكد هذه الحيازة الخاصة بعد أن ينجب منها أولادا، صحيح أنها تصبح سيدة البيت، وكل مسؤولية البيت تقع على عاتقها، ولكنها ستظل ملازمة لبيتها طوال حياتها، باستثناء زيارات الأهل من حين لآخر، وحضور بعض الأعراس والجنائز لأناس تربطهم علاقات القرابة مع العائلة.[1]

وإذا حاولنا تفسير عبارة "ملكية شخصية" وجدناها تعني بأن الزوجة لابدّ أن تكون مثالا للمرأة الطيّعة التي لا تدلي برأي خاص بها، بل تفكر وتفعل كما يريد لها زوجها، وإذا حدث وأن احتجت عليه إثر تأخره الليلي جراء خوفها من البقاء وحيدة في البيت، يمسكها زوجها من أذنها ويخبرها بكل صرامة (أنا الرجل، الآمر الناهي، لا أقبل على سلوكي أية ملاحظة، وما عليك إلاّ الطاعة، فحاذري أن تدفعيني إلى تأديبك.) وقد تطيع المرأة وتتفانى في الطاعة، وتقضي عشرات السنين بين جدران البيت لا تخرج فيها إلاّ نادرا في المناسبات وبصحبة زوجها، إلاّ أنها قد تخطئ فتعصي أمره مرة في إحدى المسائل التافهة، فيكون مصيرها الطلاق إلى غير رجعة، ودون السؤال حتى عن حقوقها. ورغم أن مثل هذه الحالات قليلة ولا تصلح بأن تكون معيارا عاما، إلاّ أنها تمثل بصورة ما قطاعا من نساء الطبقة الوسطى والشرائح الدنيا، وخاصة اللائي تربين على اعتبار الزوج هو الآمر والناهي، والذي لا يردّ له أمر، وعلى المرأة أن تتقبل كل ما يصدر منه.[2]

[1] -Général Jean Charbonneau. Nabhani Koribaa, Op. Cit, p. 125-126.

[2] – سلوى الخماش، مرجع سابق، 88-89.

وعلى العموم فإن عبارة المرأة كـ "ملكية شخصية" تقوم على الاعتقاد بعدم تكافؤ الجنسين وتساويهما، ويعكس الأدب هذه الوضعية في فنّ الرواية، ففي رواية "الحرام" ليوسف إدريس، نجد أن "فكري أفندي" لا يريد لزوجته أن تشاركه حياته، إنما يريدها أن تقوم على خدمته، تحسن الطبخ، وإدارة شؤون البيت، بعيدة عن معرفة ما يدور في العالم المليء بالشرور والخطايا خارج جدران المنزل، وفي رواية "زينب" لمحمد حسين هيكل، نجده يعبر على لسان أحد أبطال روايته عن واقع الحياة العائلية المصرية القائمة في تلك الفترة، والتي يمكن تلخيصها في عدم وجود أي اتصال حقيقي بين الزوج وزوجته إلاّ فيما يخص مسألة الجماع والأولاد.

إن الرجل يتمتع بسلطة قوية نتيجة الامتيازات الاجتماعية التي يستند إليها، خاصة في الريف، فالعلاقة بين الرجل والمرأة في محيط الزوجية لا يمكن الحديث عنها بمفهوم العلاقة المتبادلة، وإنما هي تبعية بالخضوع الكامل والسلبية، والحرص على تنفيذ رغبات الزوج، بالإضافة إلى مساعدته في الحقل والقيام بأعباء المنزل المتعلقة أيضا بالحياة الريفية، كحلب الحيوانات (النعاج، والأبقار، والماعز) ورعايتها والاعتناء بالدواجن، إضافة إلى طهي الخبز ونقل المياه إلى آخر ما هو معروف عن الحياة الريفية، وهي ترى كما يرى زوجها أنها وسيلة لإنجاب الأولاد وإشباع رغباته،

والمساعدة في الأعمال، دون أن تأخذ دورا إيجابيا في تشكيل الحياة الزوجية، وباختصار فإن هويتها كإنسان تم نسفها.[1]

ويخلص نبهاني إلى أنه يجب تحرير النساء، ليس بإطلاق، ولكن وفق قاعدة تربوية، بحيث تكتسب الفتاة وعيا بدورها المستقبلي كربة بيت، ولإعدادها لمجابهة صعاب الحياة الاجتماعية، وينبغي إعادة التفكير في حبس المرأة في البيت واصطناع الحواجز أمامها، علما بأن الإسلام لا يتعارض مع إعطاء مقدار من الحرية للمرأة داخل إطار تربوي، وأما كثرة المعوقات والحواجز، فما هي إلاّ عادات بائدة لا تمتّ بصلة إلى روح الدين الإسلامي.[2]

وبالجملة يمكن القول بأن تحرير المرأة من العادات البائدة، هو جزء أساسي من تحرير الرجل، فأي تحرير ناقص للمرأة هو انتقاص من شخصية الرجل، فكلاهما بحاجة إلى التحرّر والخلاص من المفاهيم المغلوطة المسيطرة على علاقتهما، وإن تلازم المرأة والرجل تلازما تكامليا يوجبه الحاضر والمستقبل، ويجعل الحديث عن أفضلية أحدهما على الآخر أو تمايزه تمايزا سافرا نوعا من العبث، يعود إلى أسباب مرضية كامنة في المجتمع. إن قيمة الإنسان تنبثق مما يقدّمه من إبداع لا من حيث ذكورته أو أنوثته.

2- أساس النظام الأبوي:

[1] - المرجع السابق، ص 89، 91، 92. ومصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي**-مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، ط 9، المركز الثقافي العربي، المغرب-لبنان، 2005، ص 204 وما بعدها.

[2] -Général Jean Charbonneau. Nabhani Koribaa, Op. Cit, p. 129.

إن مفهوم النظام الأبوي يستمد معناه من نموذج الأبوية (الأب) كما هي في المجتمعات التقليدية أو السابقة للحداثة، في بناه السياسية، الاجتماعية والنفسية، وهو يشير إلى نظامين مترابطين، النظام الأبوي التقليدي، والنظام الأبوي الجديد. والنظام القائم في المجتمع العربي في القرن الماضي، وبداية القرن الحالي (الواحد والعشرون) ليس نظاما تقليديا بالمعنى التراثي، كما أنه ليس معاصرا بالمعنى العصري، بل هو خليط مشوش من القديم والحديث.

ويقوم النظام الأبوي هذا على نقطة أساسية هي استعباد المرأة، لذلك يوجد عداء كامن في لاوعي هذا المجتمع للمرأة، يتجسّد في نفي وجودها الاجتماعي كإنسان، والوقوف بوجه كل محاولة لتحريرها، حتى عند رفع شعار تحرير المرأة، هذا المجتمع الذي يعرّف ذاته دائما بصيغة ذكورية، وليس للأنوثة من وظيفة فيه إلاّ تأكيد تفوق الذكر وتأكيد هيمنته. وتتمثل الذهنية الأبوية في نزعتها السلطوية الشاملة التي ترفض النقد والحوار، إنها عقلية امتلاك الحقيقة الواحدة التي لا تقبل الشكّ ولا تسلم بإمكانية المراجعة. ومن هذا المنطلق، فإن التفاعل والحوار لا يرمي إلى تحقيق التفاهم، بل إلى إظهار الحقيقة الواحدة، وتأكيد انتصارها على كل وجهات النظر الأخرى، لهذا فإن العقلية الأبوية لا تستطيع تغيير موقفها، لأنها لا تعرف ولا تريد أن تعرف إلاّ حقيقتها كما تريد أن تفرضها على الآخرين ولو بالقوة.[1]

[1]- هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ترجمة محمود شريح، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 5-6.

ويعتقد نبهاني كريبع في كتابه "الإنسان في الإسلام" الذي صدر في بداية الألفية الثالثة، بأن الأسرة في المجتمعات المسلمة حافظت على بنيتها الأبوية، ولكن يبدو أن التغيرات بدأت تدبّ في بنيتها، ويحدثنا عن نموذج لأسرة ذات بنية أبوية، جسّدها جدّه الذي عاش تحت سلطته ما يقارب العشرين فردا: زوجتاه الاثنتين بأولادهما، أخواته، وأبناء إخوته...ويرى نبهاني بأن جدّه أدّى دوره كما ينبغي، فكان نشيطا وكريما، واستطاع أن يفرض الانضباط داخل المجموعة، وهذا ليس بدعا، فقد كان الرسول (ص) حلقة صغيرة من أسرة كبيرة، في قبيلة، ثم في أمة، ثم في الإنسانية.[1]

قديما، الأسر تجتمع في عُصب، والعصبة في قبيلة، والقبائل في أمة، والعناصر التي تحفظ اللحمة هي السلالة، اللغة والدين، وعلى رأس كل مجموعة يتم اختيار الرئيس، وفقا لأصله، عمره ومزاجه، قراراته لا تُناقش، ولا يُسمح لأي كان مهما كان مركزه أن يخرج عن قانون الجماعة، لأن البنية الأبوية الصلبة لا تسمح له حتى بالتفكير في ذلك. ويتابع نبهاني قصة أسرته الكبيرة حتى يصل إلى نفسه: (عندما توفي جدي...أسرته الكبيرة تفككت، وكذلك حدث مع أسرتي ولديه...أبي أراد عبثا أن يستبقيني بالقرب منه ويزوجني، ولكنني تحررت من وصايته، مؤسسا أسرة مستقلة.) ويعود السبب في تفكك الأسر عموما إلى الصراع بين الأجيال داخل الأسرة الواحدة، وهذا الصراع ناتج عن اختلاف تصورات أفرادها، الأولى تقليدية، والثانية حديثة، ولا

[1] -Nabhani Koribaa, **L'Homme En Islam** : Historicité et Ouverture, PUBLISUD, Paris, 2001, p. 33.

شك أن الثقافة والتربية يقفان وراء الشرخ الذي سيتسع بين الذهنيتين، التقليدية والحديثة.[1]

3- أولوية الذكر على الأنثى، والكبير على الصغير:

وفي البنية الأبوية، الذكر له الغلبة لأن المستقبل يستند إلى قوة الذكور، ولذلك فهو يتمتع بضعف الميراث المخصص للأنثى.[2] ففي الوعي أو اللاوعي الثقافي العربي والإسلامي هناك دائما أفضلية للذكور على الإناث، وتبدأ الأفضلية، والجنين مازال في رحم أمه، بالفرح والسعادة إذا كان ذكرا، والغمّ والحزن إذا كانت أنثى، ففي العائلة الجزائرية مثلا يتم استقبال البنت بمشاعر الإحباط وخيبة الأمل، على الرغم من أن الإسلام نهى عن ذلك، ولكن كثيرا ما يكون إنجاب أكثر من بنت واحدة نذير شؤم للأم، لأنها المسئولة عن ذلك، ولا يُستبعد أن تُستبدل بزوجة أخرى تنجب الذكور. وبعد أن تولد الفتاة –والتي هي زوجة المستقبل–في ظروف بعيدة كل البعد عن الفرح ومظاهر الاحتفال، تحظى بعد فترة قصيرة جدا بتربية مختلفة عن تلك التي يحظى بها أخوها الذكر.[3]

[1] -Idem, p. 33.
[2] -Idem, p. 34.
[3] –مليكة ستيتي، **ظاهرة تفضيل الذكر على الأنثى**، رسالة ماجستير في علم النفس العيادي، جامعة بوزريعة، الجزائر، 1990، ص 60.

ويروي نبهاني حادثة وقعت له في هذا الصدد، يقول: (كنت مرة رفقة جار لي، وامرأته بصدد وضع مولود جديد، ولاحظت بأن القلق قد استبدّ به من خلال ملامحه، ولما أبلغوه بأنه وضعت ذكرا، تنهد بانفراج.)[1]

والتفرقة أيضا تبدأ منذ الولادة، حيث تتعامل العائلة مع البنت بطريقة تشعرها بأن وجودها غير مرغوب فيه، أما بالنسبة للذكر فإن ولادته تستقبل بالزغاريد، لأن الولد يكفل استمرارية النسل، ويرث ممتلكات العائلة، وهو قوتها وعمادها في المستقبل، والأولياء يجتهدون في تكريس مبدأ تفوّق الذكر على الأنثى، وأمام كل امتيازات الذكر، فإن الأنثى كثيرا ما تكون محل تصغير وإذلال، إذ يعمل النظام الأسري على تدريبها على الخضوع والامتثال، ويمنعها من القيام بأي سلوك خارج الإطار القيمي للعائلة، على عكس الذكر الذي تكون تصرفاته غير محددة سلفا، وبعيدة عن المراقبة.[2]

إن الذكر هو أثمن ما تملكه العائلة، إنه روح أمه وحبيب قلبها، ودليل قيمتها كامرأة وضمانا لحياتها في المستقبل، أما الأنثى فهي عبء على العائلة، لذلك تدفعها منذ صغرها إلى الشعور بأنها غير ضرورية وغير مرغوب فيها، وتتعلم على قبول وضعها كأنثى، ومن المتوقع إذن أن تلقى البنت أثناء طفولتها اهتماما أقل من الذي

[1] -Nabhani Koribaa, **L'Homme En Islam** : Historicité et Ouverture, Op. Cit, p. 34.

[2] – زهير حطب، **تطور الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**، بيروت، 1976، ص 190.

يلقاه الصبي، ومن النادر أن تكون مركز الاهتمام الأول في العائلة إذا كان لها أشقاء.[1]

ويعتقد نبهاني بأن كل ذلك يحدث في الأسر المسلمة، رغم أن النبي (ص) ردّ الحقوق المهضومة إلى المرأة، من خلال حماية زوجاته وبناته، ومن ثم زوجات وبنات المسلمين، ورغم ذلك لازالت بعض العادات الاجتماعية تقف وراء استكمال ما تستحقه المرأة من حقوقها، والتي تجعلها إنسانا كريما قبل الزواج وبعده، ومازال الرجل ينظر إليها على أنها مادة للمتعة والإنجاب، زد على ذلك القهر الذي تعانيه إذا ما فُرض عليها التعدّد.[2]

ولا يزال الوسط العشائري المتخلف متجذرا في لاوعي الأفراد، حتى في عصر الانترنت والهواتف النقالة التي قربت المسافات، وحطمت الحواجز بين القارات البعيدة، والحقيقة أن هذا الوسط ليس مرحلة تاريخية، أو رقعة جغرافية مادية أو سمة اجتماعية، وإنما هو سمة ذهنية، ذلك الذي يختصر كيان المرأة في جسدها الذي يُعامل كآلة لإنجاب الأولاد، وإلى مجرد رحم، تعلو قيمته بازدياد درجة خصوبته، وتحديدا في قدرته على إنجاب الصبيان الذكور، وعندما يُستنزف، تُهمل المرأة، ويتحول الرجل إلى غيرها.

[1]- هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، ط 4، دار الطليعة، بيروت، 1991، ص ص 35-39.

[2]-Nabhani Koribaa, **L'Homme En Islam** : Historicité et Ouverture, Op. Cit, p. 34.

ويمتد سلطان المجتمع الأبوي ليبسط هيمنته كذلك على الطفل الصغير، مادام مجتمعا يستند إلى روابط تراتبية بين أفراده، يخضع بموجبها البعض للبعض الآخر، ويأتمر بأوامره بدرجات متفاوتة، وهكذا يجد الفرد نفسه محكوما بعلاقات عمودية، أي يخضع فيها الأدنى للأعلى أي: المحكوم للحاكم، المرأة للرجل والصغير للكبير. وهي كما نرى علاقات عمودية، كبديل عن العلاقات الأفقية القائمة على المساواة في الحقوق والواجبات، وإتاحة الفرص نفسها للجميع.[1]

إن الأكبر سنا في المجتمع الأبوي يتمتعون بمكانة خاصة، سواء اتصفوا بمزايا معينة أم لا، فكونهم أكبر سنا يعني بأن مستواهم المعرفي يُفترض أن يكون أفضل من مستوى من هم أقل سِنًا، وأن ما يقولونه يجب أن يُطاع. واحترام سلطة العمر يستمر إلى مراحل متأخرة، إذ يشعر الفرد دوما بأن هناك من يفوقه مكانة بسبب عمره، وعندما تدعو الحاجة إلى اتخاذ قرارات بشأن أمور تافهة، نجده يلجأ إلى الأخذ برأي من هو أكبر منه سِنًا. وهكذا يتلقى الطفل تربية تسلمه للاتكال على الغير. إن الكبار بهذه الذهنية يحدّون من فضول الصغير، ولا يمنحونه أي تشجيع، والكلمة التي تتردّد دوما على مسامع الطفل هي "اخرس".[2]

ومن هذا المنظور يرى نبهاني بأن مجتمعاتنا تنظر إلى الصبي على أنه طائش، وكثيرا ما تلجأ الأسر إلى إجلاء الأطفال كثيري الحركة والصخب إلى الشارع، حيث يشوشون على الجيران، ويعرقلون حركة السير في الشارع، وفي المدارس القرآنية يتم

[1]- هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، مرجع سابق، ص 63.
[2]- المرجع السابق، ص 64-65.

تأديبهم بضربات مؤلمة على راحات أرجلهم، وبضربات المسطرة على الأصابع، في المدارس الابتدائية، وكل هذا بهدف تصحيح مسارهم. إن الصغار يجب أن يمكثوا بعيدا عن حديث الكبار، وأصبح لفظ "الطفل" يُوصم به من لا يُحسن التفكير. والعنوان الذي يمكن أن توضع تحته مثل هذه السلوكيات، هو غياب العلاقة الإنسانية بين الكبير والصغير.[1]

ويبدو أن تربية الطفل في إطار العائلة، ليست عملية إرادية مخطط لها فقط، ولكنها كذلك انعكاس للقيم والمعتقدات والأهداف التي تعبر عن تركيب اجتماعي محدّد، أي أن الفرد عندما يولد يعيش في نظام عائلي معين، والعلاقة بين نظام العائلة ونظام المجتمع علاقة وثيقة، تمثل فيها عملية التربية دورا أساسيا، ويكمن دور هذه العملية في نقل قيم المجتمع وأهدافه إلى الفرد، وتغرسها في شخصيته، في المراحل المبكرة من حياته.

4- براءة الشرع:

إذا قارنا حالة المرأة قبل الإسلام، وبعده، فإنه يمكننا القول بأن الإسلام حرّر المرأة مما وقع عليها من حيف وظلم، ورفعها إلى مكانة عالية لم تصل إليها في آخر تطورات المدنية، فكان بعض العرب يدفنون البنات وهن أحياء، ولكن الإسلام أعلن بأن البنت مخلوق له الحق في الحياة، والإرث، والحق في التملك الشخصي، ويمكن أن تشهد في القضاء، ولها الحق في التربية والتعليم...

[1] -Nabhani Koribaa, **L'Homme En Islam** : Historicité et Ouverture, Op. Cit, p. 34-35.

وهذا ما قصده نبهاني عندما ذهب إلى أن الأنثى قبل مجيء الإسلام في الجزيرة العربية اعتبرت حملا ثقيلا، لما كانوا يدفنونها وهي حية، لكن القرآن أقرّ حقوق المرأة، كما أقرّ حقوق الطفل، اليتيم والفقير، وألغى كل ما ينال من كرامة الإنسان، وقد كان الرسول (ص) مثالا في حماية النساء والأطفال. ومع الإسلام بدأت المرأة تلعب دورا إيجابيا داخل المجتمع، وفي أيامنا هذه أصبحت عونا للرجل يصعب الاستغناء عنه، لأنها تنوب عنه في الكثير من الأعمال. صحيح أن هناك تخلفا للمرأة في المجتمعات الإسلامية، لكن ذاك التخلف سببه الانحطاط الحضاري، وليس راجعا إلى الوحي الإلهي، ذلك الانحطاط جعل المجتمع ينكمش على نفسه، ويحبس المرأة داخل الحريم، لكن اليوم تحررت وأصبحت طرفا مهما في الحياة الاجتماعية.[1]

ولعل السبب الذي دفع إلى التحرر –برأي نبهاني–هو التفاعل الثقافي والحضاري مع الأمم الأخرى، ولعل تيار الحداثة الغربية هو الذي كان له كبير الأثر في ذلك، إذ دفع المرأة للخروج من البيت للدراسة والعمل، وكان من جراء ذلك أن اكتسبت قيما إيجابية جديدة لا تتعارض مع قيمها الإسلامية، وتوصلت إلى التألق في الدراسة، وبعض الأعمال أفضل من الرجل.[2]

وبالجملة، يمكن القول بأن الإسلام خصّ المرأة بمكانة لائقة بها، عندما أقرّ لها حقوقا واضحة لا يمكن التعدي عليها، وهي مأمورة بأن تستثمر هذه الحقوق مع الرجل طبعا، لأن الإسلام لم يأمرها بالتمرد عليه، وإنما حثّها على أن تكون امرأة

[1] -Idem, p. 54.
[2] - Idem, p. 55.

صالحة، سواء كانت زوجة، أختا أم بنتا، ولا يتعارض الصلاح مع الاستفادة من تجارب النساء خصوصا المرأة الغربية.

- **خاتمة:**

إن موقف نبهاني من المرأة ينبغي فهمه في إطاره الزماني، المكاني والثقافي، موقفه يتقاسمه كتابان صدرا في فترتين متباعدتين، الأول –أقصد "أفارقة يتساءلون"–صدر في بداية الخمسينات من القرن العشرين، ويتناول فيه بالتحديد وضعية المرأة في شمال إفريقيا، والتي لا تختلف كثيرا–إلاّ في التفاصيل–عن وضعيتها في باقي البلدان العربية المسلمة، والكتاب الثاني "الإنسان في الإسلام" هو معاصر نسبيا صدر في بداية الألفية الثالثة. ويظهر فيهما أن حالة التخلف التي تعيشها المرأة مردّه إلى العادات الاجتماعية، لا إلى الإسلام كوحي منزل. ومن خلال ما سبق يمكن أن نسجل النتائج التالية:

- إن الصورة الأبرز لوضعية المرأة كما صورها نبهاني في الخمسينات من القرن العشرين، هو غياب الحرية، لأن العادات الاجتماعية تكرّس سلطة الذكر، ولما كان الأمر كذلك عاشت المرأة في انحطاط، أيا كان مكانها في العائلة: زوجة، بنتا، أختا، لا شأن لها ولا رأي، وهي خاضعة للرجل لأنه رجل، فاختصت المرأة بالجهل والتحجب، له الحرية ولها الرقّ، له العلم ولها الجهل، ومن مظاهر قهرها كذلك سجنها في المنزل، وسحب الثقة منها وحرمانها من العمل، على الرغم من كونها إنسان له قدرات. عاشت المرأة أجيالا، وهي خاضعة لسلطان الرجل القوي، أغلق في وجهها أبواب العمل والكسب،

فآل أمرها إلى العجز، مرّت فترات طويلة عليها، ولم يمسّ عقلها شيء من التعليم الصحيح، فضعفت قواها العقلية، وسيطر الحسّ على إرادتها، فلو أسعفها الحظّ في تنمية ملكاتها العقلية، لنضجت فيها قوة الحكم على إحساسها، وتصرفت على مقتضى الحكمة وقواعد الأدب. هذا التشخيص نجده كذلك عند قاسم أمين في كتابه "تحرير المرأة" من خلال وضعية المرأة في المجتمع المصري.

- يعتقد نبهاني بأن فساد وضع المرأة مردّه إلى العادات والأعراف الاجتماعية لا إلى الإسلام، لأن هذا الأخير سوّى بين الرجل والمرأة في الخلق، لما خلقهما من نفس واحدة، وقد خاطب الله عز وجلّ النساء بالإيمان والمعرفة والأعمال الصالحة في العبادات والمعاملات، كما خاطب الرجال، فالقرآن شرّف المرأة وأعلى من قدرها وصان كرامتها، وجعلها شريكة كاملة للرجل، ونظر إليها نظرة احترام كزوجة، ابنة وأخت، والدليل على ذلك تميّز التشريع الإسلامي بالعدالة في تنظيم العلاقة الزوجية، واستمرارها أو إنهائها، كل ذلك صيانة لحقوق المرأة من الضياع.
- وبخصوص المساواة بين الرجل والمرأة، فقد أقرّ الإسلام للمرأة حقّ التعلم، فجهل المرأة كان من أسباب تأخر المسلمين، ومن حقها أن تتعلم جميع العلوم والمعارف، والسيدة عائشة زوج رسول الله (ص) خير مثال على ذلك، إذ ساهمت بقسط كبير في رواية الأحاديث، فكان الصحابة يسألونها ويتعلمون منها، وفي المقابل لم ير النبي (ص) أن أحاديثه المتكررة مع النساء مضيعة لوقته في غير ما حاجة كما كان سائدا في الجاهلية، وكما هو سلوك

البعض اليوم في تقدير نسائهم، بل كان يريد أن يثير أذهانهن بالعلم والمعرفة، حتى يتهيأن للحقوق التي اكتسبنها بالإسلام، ومن حقّ المرأة كذلك أن تعمل وتتكسّب من التجارة، الزراعة والصناعة، فقد كانت خديجة زوج النبي (ص) تاجرة معروفة في مكة. إن العمل مشروع للمرأة، كما يؤكد ذلك عبد الحميد إسماعيل الأنصاري في كتابه "المرأة بين تعاليم الإسلام وتقاليد المجتمع" خاصة إذا فقدت العائل، وقد يقال وما حاجة المرأة للعمل ما دامت تجد من ينفق عليها؟ والجواب على ذلك أن العمل يوسّع من آفاقها، وينمي شخصيتها، وينشّط مواهبها، ويرفع رصيدها من الخبرة بالناس والحياة، ولكن التقاليد الاجتماعية هي العقبة. والرأي الأقرب إلى الصواب هو أن التقاليد الصالحة، هي التي لا تتعارض مع أصول الشريعة، ولا تتعارض كذلك مع المصالح الحقيقية للمجتمع.

- ما يُفهم من خطاب نبهاني هو أن الإسلام حسم في مسألة المرأة، عندما أقرّ لها الحقّ في الوجود ككائن بشري، يتمتع بنفس الخصائص الإنسانية التي يتمتع بها الرجل، وإذا كان وجود المرأة ضروريا في الحياة، فكيف لنا أن نتصور إقصاؤها أو تهميشها؟
- لقد دعا نبهاني إلى تحرير المرأة، كما دعا قبله مفكرو النهضة الأوائل إلى ذلك، وهي في الحقيقة دعوة مستمرة للتي بدأها الإسلام في تحرير المرأة وصيانة كرامتها، وليس بدعة مستحدثة من فراغ، فالتحرير لا يعني أكثر من تحرير العقل من القيود الجامدة، ولا شك أن تعليم المرأة له تأثير مضاعف على تحسين أوضاع المجتمع، وعلى الفهم السليم لقواعد الشريعة الإسلامية،

فالمرأة بإمكانها أن تخلق حيوية بناءة في مجتمعها، والخطوة الأولى في التحرير، هي تعليمها وتثقيفها منذ الصغر، لأن ذلك يعلمها أولوية الاجتهاد على التقليد، وحيوية التسامح على جمود التعصب، والحضور الفعال على الغياب.

- ليس العلم إلاّ هدى ونور، ومحال أن ينتج المضرة إذا عرفنا كيف نسوس الأخلاق، ونروّض النفوس بالتربية الفاضلة. إن الطباع القديمة المغروسة في أنفس قطاع واسع من الناس، هي التي تأبى على المرأة أن تتعلم، وهذا مردّه إلى الخوف من الحرية، فلولاها ما تعسّر تعليم المرأة إلى هذا الحدّ، ولولاها ما اشتدّ العناد في حجاب المرأة. يجب أن تعرف المرأة أصول دينها وتاريخه، ولغة قومها وتاريخ بلادها على الوجه الذي يبثّ فيها الحياة، ومن ثم تكون لأبنائها مصدر الروح القومية التي تحثهم على التزود بالفضائل والسير في خير السبل، ويجب على المرأة أن تتعلم العلوم الرياضية والطبيعية حتى يتثقف عقلها بالمنطق، ومعرفة حقائق الأشياء، لتستطيع التمييز بين الحقيقة والزيف، فإذا ما توصلت إلى ذلك، عكست من هذا النور على أولادها، فكان ذلك عونا لهم على النضج العقلي والنفسي السويّ، لابدّ أن تتعلم المرأة مبادئ علم الصحة، فنّ التربية، القليل من الأدب، تدبير المنزل، الحرف والصناعات... صحيح أن للعلم وحده الأثر البيّن في معرفة أصول التربية الفاضلة ومناهجها، ولكنه بصفته علما فهو لا يتعدّى حدود التصور، أما انطباع تلك الأصول في النفس حتى تصير خلقا راسخا، فذلك عمل التربية، الذي يبتدئ منذ النشأة بوضع الأمثلة الصالحة من قول وفعل. إن تربية المرأة لابدّ أن تتجه إلى إثارة الشعور الكامل بواجبات الحياة، وتمرين المواهب

الإنسانية، كي تكون قادرة بنفسها على استثمار الحياة. وفي المقابل لا رجاء في تربية المرأة تربية ناجحة ما لم يزل من نفوسنا احتقارها، واعتبارها خلقا ناقصا لا يستطيع القيام بواجبه إلاّ تحت الرقابة والخضوع لأوامر الرجل، وهذا ما أدى إلى خسران الأمة جميعا.

- إن تحرير المرأة لا يتم في النهاية إلاّ بتغيير علاقتها بالرجل، وهذا يعني تغيير دورها ومكانتها في العائلة وفي المجتمع، هذا هو التغيير الجذري الذي يمكّنها من تحقيق قدراتها الإنسانية بصورة كاملة، وبشكل تتساوى فيه حقوقها وواجباتها، مع حقوق الرجل وواجباته، فتصبح إنسانا استوفى كرامته، وبهذا يمكننا القول بأن الإنسان العربي المسلم، إنسان مكتمل، لا نصف إنسان. والمجتمعات العربية الإسلامية، بعيدة عن التغير نحو الأفضل، ما لم تتغير النظرة إلى المرأة، لأنها هي التي تصنع الإنسان، لكن هذه المجتمعات ترفض شعوريا أو لا شعوريا مجابهة هذه الحقيقة، وبالتالي فهي تسدل الستار عن أهم مشكلاتها الاجتماعية الأكثر تعقيدا، وسيستمر التخبط، ما دام النية والجرأة غائبتين في طرح هذه المسألة، وتقديم الحلول العاجلة لها.

وبالجملة، يمكن القول بأنه مضت عقودا من الزمن عن خطاب تحرير المرأة، والعرب لم يحركوا ساكنا، أي لم يباشروا إجراءات جدية في حل هذه المسألة المصيرية، وهذا يدلل على عجزهم في أن يخطوا طريقا لأنفسهم، وما حدث من خطوات إيجابية في صالح المرأة، كان بتأثير التطور الحضاري للغرب الأوروبي، والضغوط التي مورست على حكومات الدول العربية الإسلامية، من أجل التحرير النسوي الذي يريده الغرب لهذه المجتمعات، وليس التحرير الذي نريده نحن لمجتمعاتنا.

وما يمكن تسجيله لمفكرينا جميعا، ونبهاني خصوصا في هذا المقام، هو أنهم وضعوا الأصبع على مشكلة مهمة، يعاني منها العرب والمسلمون، وحاولوا التنبيه إلى خطورتها، ونحن أحرار في الأخذ بها أو تجاهلها، ولكننا سنكون حتما مسئولون عن اختيارنا.

قائمة المصادر والمراجع:

- **المصادر:**

1- Général Jean Charbonneau. Nabhani Koribaa**, Des Africains S'Interrogent,** La Colombe, Paris, 1955.

2- Nabhani Koribaa, **L'Homme En Islam** : Historicité et Ouverture, PUBLISUD, Paris, 2001.

- **المراجع:**

1- الطاهر الحداد، **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، طبعة جديدة، دار محمد علي، تونس- دار الانتشار العربي، لبنان، د ت.

2- حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر**، ط 6، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

3- زهير حطب، **تطور الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**، د ط، دون دار نشر، بيروت، 1976.

4- سلوى الخماش، **المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف**، ط 3، دار الحقيقة، بيروت، 1981.

5- عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، **قضايا المرأة بين تعاليم الإسلام وتقاليد المجتمع**، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.

6- قاسم أمين، **تحرير المرأة**، د ط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.

7- مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي-مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، ط 9، المركز الثقافي العربي، المغرب-لبنان، 2005.

8- هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ترجمة محمود شريح، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

9- هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، ط 4، دار الطليعة، بيروت، 1991.

- **الرسائل:**

1- مليكة ستيتي، **ظاهرة تفضيل الذكر على الأنثى**، رسالة ماجستير في علم النفس العيادي، جامعة بوزريعة، الجزائر، 1990.